البحث العلمي

مصائر البحث العلمي الاجتماعي في لبنان في سياق «معولم»: محاولة في فهم المكوّنات والشروط والحدود

جاك أ. قبانجي[1]

ملخص

تحاول هذه الورقة أن ترسم صورة دينامية لمكونات البحث العلمي الاجتماعي في لبنان في سياق «تعولم» التعليم العالي والبحث معا. وهي تنطلق من فرضية عامة مفادها أن البحث في ميدان العلوم الاجتماعية (ومعه التعليم العالي في الميدان نفسه) مرتهن، في لبنان، لما يمكن تسميته «التقسيم الدولي للعمل العلمي». ويعني ذلك أن كل مكوّنات البحث هذا، من بنية مؤسسية وأطر تعاون وأدوات مفهومية – منهجية وتمويل وأولويات بحثية وتعميم نتائج البحث واستخدامها ولغة النشر ووسائطها، كلها أمور لا يتحكم الباحثون المحليون بها، إلاّ في حالات محدودة وفردية غالبًا.

تتناول الورقة محددين اثنين للعلاقة بين البحث في العلوم الاجتماعية والعولمة. المحدد الأول يتمثل في الموقف من عولمة العلوم الاجتماعية، وبالتالي من البحث في إطار هذه العلوم. ففي بعض بلدان «الجنوب» تبرز مواقف معارضة لهذه العولمة، لا بل ممانعة لها، كما هو الحال في الهند على سبيل المثال. في حين إنّ الموقف في لبنان، يكاد يخضع لما تمليه العولمة والتقسيم الدولي للبحث. الأمر الذي يشكل عائقًا أمام رسم سياسات بحثية مؤسسية متبلورة في لبنان، بالأخص لأنه يتغذى من ثقافة سائدة توجه التعليم والبحث إلى الاستجابة لما تمليه حاجات السوق أولا. والمحدد الثاني هو الكيفية التي تستقبل فيها بنية البحث العلمي الاجتماعي في لبنان هذه «العولمة». ذلك أن بيئة البحث، أي المؤسسة الجامعية والأطر البحثية العمومية، هي إما متوغلة في بعض أشكال «العولمة» منذ انطلاق عملية التعليم العالي في لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإما هي متداخلة، وأحيانًا ملحقة، بشراكة خارجية أو بأشكال «تعاون» تُلزَم بموجبها عملية البحث على التكيّف مع شروط لا تشارك عمومًا في وضعها.

تستند الورقة إلى معطيات ميدانية أو مؤسسية مباشرة، بحيث تستفيد من نتائج البحث الميداني الذي نفذ في إطار مشروع تقييم القدرات العلمية والتكنولوجية في بلدان البحر المتوسط (ايستيم). وهي تخلص إلى إبراز أهمية الفصل ما بين المقاولة البحثية والبحث الموجّه ببرنامج بحثي، والذي تتعهده جماعة علمية، وترعاه مؤسسات

[1] أستاذ علم الاجتماع والإبستمولوجيا في الجامعة اللبنانية.

جامعية خاصة وحكومية وكذلك مراكز أبحاث لا تخضع لمنطق السوق بصفته المحدد الأساس لنشاطها العلمي، ولأولويات خارجة عن إرادة الباحثين والباحثات أنفسهم.

أولاً: مقدمة

يواجه الباحث في شؤون البحث العلمي، والباحثون في لبنان، صعوبة بالغة في محاولته الإحاطة بموضوعه بسبب ندرة الأعمال المكرّسة لهذا الميدان. إذ هو لم يستقطب اهتمام الباحثين إلاّ في حالات معدودة[2] يعود أبرزها لأبحاث غير منشورة معدة لنيل درجات جامعية. وينمّ ذلك عن وضع مفارق إذ إنّ عدد الباحثين، وبالأخص في العلوم الاجتماعية، لا يني يتسع طردًا ويوازيه في التوسع عدد الخريجين من حملة الحلقتين الثانية والثالثة الجامعيتين في العلوم عينها. كما إنّ عدد الأبحاث المنشورة أو غير المنشورة، التي تتناول مواضيع شتى، يزداد أفقيًا ورأسيًا. وهذه وجهة تعمقت بالأخص منذ نهاية القرن الماضي، حين عُدّل نظام التعليم الثانوي في لبنان كي يعاد تنظيمه على أساس إنشاء فروع أربعة في هذه المرحلة التعليمية، من بينها فرع الإقتصاد والاجتماع. وإذا ما أضيف إلى هذا الوضع المستجد تعليميًا ارتفاع الطلب على اختصاصيي العلوم الاجتماعية في ميادين البحث التطبيقي المتصلة بالتنمية وحقوق النساء والحقوق الخاصة ببعض الفئات الاجتماعية والفقر وغيرها، يمكن عند ذلك إدراك التفاوت الحاصل بين توسع حضور العلوم الاجتماعية، تعليمًا وبحثًا في حياة اللبنانيين من جهة وضعف الانتباه المرصود لفهم تركيب هذه العلوم وآدائها والنتائج التي تتوصل إليها والاستخدام الاجتماعي لهذه النتائج من جهة ثانية. وإذا ما أخذ بالاعتبار البعد التاريخي الذي ينطوي عليه حضور العلوم الاجتماعية في لبنان، تعليمًا وبحثًا، فإن التفاوت يتحوّل مفارقة ملفتة. فهذه علوم تملك في لبنان تاريخًا مؤسسيًا يعود إلى خمسين من السنوات خلت، على الآقل. وعلى الرغم من التقطعات التي عرفها هذا التاريخ بفعل حروب مدمرة بين 1975 و1990، فإنّ الإنتاج البحثي الاجتماعي لم ينقطع وإن إصيب ببعض وهن.

في هذه الورقة البحثية سنحاول أن نعيد تركيب المشهد البحثي الاجتماعي في لبنان أخذًا بالاعتبار تاريخه المؤسسي الجامعي الخاص، والتحولات التي طرأت عليه وتركيبه الراهن. ثم نتعرض لأنماط استجابة الباحثين أنفسهم لهذه التحولات قبل أن نخلص إلى اقتراح محاولة تفسير هذه الوضعية في ضوء سيرورة «العولمة» في مرحلتها الراهنة.

لا تشكل قضية البحث العلمي في لبنان حالة خاصة. بل هي تدرك وتفهم، كما نفترض، في سياق أعم، وبالأخص عندما يتم النظر إليها في علاقتها بمسار «العولمة» الراهن. إذ إن هذا البعد الأخير، الذي يفترض أنه ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لمصائر العلم والبحث عمومًا، يحد من دور المحدد المحلي أو الوطني. ولذلك يمكن النظر إلى حالة لبنان في سياق ما استجد على عملية تدويل أو «عولمة» البحث في بلدان «الجنوب». وهذه عملية تطرح الكثير من الأسئلة[3]. وأول هذه الأسئلة هو

[2] من الأعمال القليلة التي تعاملت مع البحث والباحثين في العلوم الاجتماعية في لبنان نشير إلى : كتاب باحثات (1996-1997)، الأمين، عدنان، محرر (2005).

[3] من وجهة نظر تاريخية، يصعب القول إن «العولمة» هي سيرورة جديدة. فنظام التعليم الحديث، ومعه البحث وبروتوكولاته، يدين بوجوده إلى منظومة من العلاقات المعقدة والمؤسسات والمعايير التي وجدت سبيلها إلى

سؤال الكيفية التي نشأت فيها مؤسسات العلم الحديث في هذه البلدان وكيف عملت وما النتائج التي ترتبت على ذلك. أما ثاني هذه الأسئلة فيتصل بعلاقة الدولة بهذه المؤسسات. ففي بلدان «الجنوب» غلب نموذج تدخل الدولة في عملية التنمية العلمية وفي توجيه نواتجها. هذا ما كان عليه وضع بلدان مثل الهند ومصر مثلا منذ القرن التاسع عشر. وهذا ما أنتهت إليه أولاً اليابان ولحقتها كوريا الجنوبية والصين في السبيل عينها ومعهما العديد من بلدان آسيا وأميركا الجنوبية. أما السؤال الثالث فيتصل بتشكل الجماعة العلمية في بلدان «الجنوب». فهذه جماعة بنيت عمومًا على مثال مثيلتها في البلدان الصناعية. لكنّها على عكس الأخيرة، لم تتمتع باستقلالية عملها العلمي، التعليمي والبحثي، عن التدخل المباشر للدولة. إذ إنها بقيت، في غالبية الحالات المعروفة والمدروسة، تابعة للشروط التي واكبت بناء الدولة في هذه البلدان، ولاستراتجيات السلطة السياسية الوطنية التي أخذت على عاتقها عملية البناء هذه. وقد برز ذلك بالأخص حين انتقلت بعض بلدان «الجنوب» إلى مرحلة التفتيش، بعيد تحررها من السيطرة الاستعمارية، عن نموذج لـ «الدولة-الأمة» ملائم لشروطها التاريخية. فتحولت الجماعة العلمية إلى أداة في يد السلطة السياسية استخدمت لبناء مؤسسات علمية بهدف بناء اقتصاد مستقل (مثل التصنيع البديل من الاستيراد). وعندما تعثر هذا النموذج تعثرت هي أيضًا وطالها الوهن (Gaillard, Krishna & Vaast, 1997).

وثمة سؤال مرتبط بالمرحلة الراهنة، التي ابتدأت في سبعينات القرن المنصرم، حيث مالت معايير بناء وآداء المؤسسات العلمية على الصعيد العالمي، والمؤسسات العامة منها بالأخص، إلى الخضوع لمنطق الطلب الصادر عن مؤسسات أممية وعالمية، وكذلك الشركات المعولمة، في إطار سيادة المنطق النيوليبرالي. فأصبحت الجماعة العلمية مرهونة، إلى حدّ كبير لما تقرره دينامية الطلب هذا. فاتجهت الجماعة من ثم إلى الحصول على جزء هام من التمويل عبر الاستجابة لطلب القطاع الخاص[4] أو عبر «التعاون» مع منظمات دولية أو أممية.

في هذه السيرورة المميزة لوضع العلم عمومًا في بلدان الجنوب تعرضت مفاهيم عدة لامتحان عسير. وأول هذه المفاهيم هو ذلك الخاص بالعلم في وجهه المؤسسي بشكل خاص. إذ إن السؤال الذي يترتب على ما تقدم هو هل يكفي أن يعتمد نموذج العلم المؤسسي السائد في البلدان الصناعية حتى تتوفر له إمكانية التوطن والنمو والفعالية في كل بلدان الجنوب[5]؟

ومن جهة أخرى، ما المعنى الدقيق لمفهوم الانفتاح والتعاون العلميين: هل هو ينمّ عن علم «وطني» ينحو للتواصل مع علوم «وطنية» خاصة ببلدان أخرى؟ أم هو يعني أن ثمة أوضاعاً يقع العلم، بصفته

بلدان الجنوب عبر الاستعمار المباشر أو عبر توسع المؤسسات التعليمية أو، أخيرًا، عبر تكوين علميي الجنوب ونقل مفهوم العلم ومنهجيته مباشرة إليهم. ولذلك، فمن الأصح الحديث، تاريخيًا ومفهوميًا، عن تدويل (التنميط العالمي) العلم والبحث بديلاً من الحديث عن «عولمته». إذ إن «العولمة» تبدو وكأنها سيرورة «حيادية» لا مركز لها. وهذا منزلق غير مأمون النتائج، لا بل إنه مضلل.

[4] على الرغم من أن السياق هنا هو عالمي بامتياز إلا أن مثالاً لبنانيًا يمكنه أن يوضح الحدود التي يمكن أن تصل إليها الاستجابة لطلب القطاع الخاص في حالة البحث. فقد أجازت الحكومة اللبنانية، في مطلع الألفية الثالثة، لمعهد البحوث الصناعية أن يتحول لتلبية طلبات القطاع الخاص بهدف التمكن من تعويض النقص في تمويله من موازنة وزارة الصناعة.

[5] لقد أثبت هذا النموذج، حتى الآن على الأقل، أنه صالح للتوطن والنمو والفعالية في تجارب محددة لاحقة على الثورة الصناعية، لا بل لاحقة على مرحلة انهيار النظام الاستعماري، كما هو أمر كوريا والصين والبرازيل مثلاً. أنظر فيما خص تجربة كوريا الجنوبية (Amsden, 1989).

علمًا قائمًا بذاته، في مدارها بحيث تشكل سيرورة متفاوتة في بعديها التاريخي (بلدان مستعمِرة سابقًا مقابل بلدان مستعمَرة سابقًا) والعملاني الثقافي (سهولة الارتداد على العلم الاجتماعي في مجرى الحروب والنزاعات المتعددة بسبب ضعف التقليد العلمي الاجتماعي في عدد كبير من بلدان الجنوب وانتعاش الثقافة المعادية للفكر العلماني النقدي) ؟ وأخيرًا، ما الذي يعنيه البحث العلمي، وبالأخص في العلوم الاجتماعية، من زاوية بلدان «الجنوب»: هل هو مجرد عملية اندراج في مشكليات ومحاور مقررة ومسقطة وفقًا لنموذج مجتمعي محدد أو وفقًا لحاجات السوق والسلعنة؟

هذه أسئلة لا يمكن تجاهلها عند تناول مصائر البحث في ميدان العلوم الاجتماعية[6] في لبنان في سياق «معولم». إذ هي تقع، كما يمكننا أن نخمن، في قلب تجربة البحث في هذا البلد. فبصفتها أسئلة، فإنها تلزمنا بالنظر إلى تجربة التعليم العالي والبحث خارج المقاربة التعقبية. فهذه التجربة لا يمكن أن تقرأ، كما نفترض، إلاّ بصلتها بمشروع الدولة في لبنان. إذ يقدم لبنان نموذجًا معاكسًا للبلدان التي تمّ ذكرها للتوّ. فهو بلد عرف تقليديًا هشاشة مشروع الدولة مما صعب لملمة مؤسسات العلم الحديث فيه، بما فيها مؤسسات البحث العلمي، وحرمها من ثم إمكانية التموضع في مدار «البناء الوطني». ومن جهة أخرى، يعلمنا تاريخ العلم والبحث العلمي في لبنان، أن هذه الهشاشة لم تساعد الثقافة العلمية الاجتماعية على اكتساب مشروعية الاعتراف بها في مواجهة الثقافة السائدة، فضعفت بذلك حظوظ الثقافة العلمية بالتحول إلى مكوّن مباشر وفعال من مكونّات هذه الثقافة السائدة. ولذلك، بدا البحث العلمي، في هذه الحال، وكأنّه، إلى حدّ كبير، شرط خارجي بالنسبة لهذه الثقافة ولمشروع الدولة في الآن نفسه. وفي ذلك نقع على بعد هام من أبعاد العلاقة المأزومة تاريخيًا بين الدولة من جهة والعلم والبحث العلمي، في العلوم الاجتماعية بالأخص، من جهة أخرى.

ثانياً: خريطة التعليم العالي والبحث العلمي وتحولاتها في لبنان

يحتلّ لبنان منذ زمن ليس باليسير مركزًا بارزًا في ميداني المؤسسات المنصرفة للتعليم العالي وإعداد المتخرجين في اختصاصات عالية متعددة. وهذه مهمة اضطلعت بها جامعات يمتد حضور بعضها على أكثر من مئة سنة[7]، بينما يعود بعضها الآخر إلى أكثر من نصف قرن من الزمن[8]. في حين لا يتعدى عمر الدفعة الأخيرة منها، وهي الأكثر عددًا والأقل توافقًا مع فكرة الجامعة، عقدًا ونيّفا فقط[9]. والمحصلة العددية لمؤسسات التعليم العالي الجامعي في لبنان في الوقت الراهن (نهاية نيسان 2009) هي إثنان وثلاثون جامعة معترف بها أو هي استكملت شروط هذا الإعتراف باجتيازها حاجز قبولها من مجلس

[6] نقصد بالعلوم الاجتماعية في حدود هذه الورقة البحثية العلوم التي تتشارك بدراسة مستويات وأبعاد محددة من البنية الاجتماعية في صعيديها المادي والمؤسسي – العلائقي من جهة والذهني في منتجاته المختلفة بما فيها الرمزية من جهة ثانية. وهكذا، فإن العلوم التي سنهتم بعرض وتحليل وضعية البحث فيها هي: علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الاقتصاد والحقوق. ومع ذلك فإن أهمية خاصة سترصد للبحث في ميداني علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بفعل الأهمية التي يتميزان بها بسبب من وضعيتهما العاكسة، إلى حد كبير، للتعديلات التي طرأت على بنية النظام البحثي في لبنان في العقدين الأخيرين بالأخص.

[7] هذا البعض نطلق عليه تسمية «الجيل الأول من الجامعات»

[8] هذا البعض الآخر نطلق عليه تسمية «الجيل الثاني من الجامعات»

[9] هذه الدفعة الأخيرة نطلق عليها تسمية «الجيل الثالث من الجامعات»

التعليم العالي. ولا تستوي الجامعات هذه على صعيد واحد لجهة الاختصاصات المتاحة، أو الرأسمال الرمزي للشهادة الممنوحة، أو لجهة حظوظ تسييل هذه الأخيرة في سوق العمل الداخلي والإقليمي والدولي، ولا في مستويات التخصص، ولا في توفر المنح الموجهة للطلاب، ولا في اتفاقات التبادل مع جامعات إقليمية أو دولية، الخ. وهي بالأخص لا تتساوى من حيث علاقتها بالبحث العلمي. إذ إنّ الجامعات التي ترعى هذا النشاط وتوفر له شروط الحدّ الأدنى بالأقل هي معدودة. وهي الجامعات التي تنتمي أساسًا إلى الجيلين الأول والثاني حيث كان لمفهوم الجامعة معايير تشددت في الالتزام بها مؤسسات جامعية[10] عاشت في مناخ من التنافس الثقافي والعلمي واللغوي وسعت إلى إبراز أرجحيتها في هذا السياق تحديدًا[11].

وعلى رغم انصراف جامعات الجيلين هذين إلى التعليم والتكوين أساسًا فإنّ علاقتها بالبحث، وإن يكن من باب اجتهاد الأساتذة بصفتهم الفردية، لم يكن هشّا. إذ إنّها وفرت إطارًا لاستقطاب الكفاءات العلمية وإرسال البعثات من الطلاب الممنوحين إلى الخارج (بدأت الجامعة اللبنانية بتطبيق هذه السياسة منذ ستينات القرن المنصرم) وتوفير الموارد الضرورية، وإن بحدّها الأدنى مثل المكتبات الجامعية وبعض المختبرات، بالإضافة إلى تنظيم و/أو المشاركة في مؤتمرات علمية، الخ. ويصحّ ذلك أكثر ما يصحّ على وضع العلوم الطبيعية والصلبة والعلوم الطبية (Gaillard et al., 2008). أمّا العلوم الاجتماعية فلن تعرف بداية ازدهار على مستوى بنيتها المؤسسية إلاّ اعتبارًا من ستينات القرن الماضي حيث قضت السياسة الإنمائية لعهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964) – وهو العهد الذي شهد المحاولة الجدية الهادفة لبناء الدولة «الحديثة» في لبنان– الاعتماد على مسوحات وأبحاث ودراسات ميدانية. فأنشئ معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية عام 1959 بصفته معهدًا للتعليم والبحث في آن معًا. وفي العام 1962 عرف لبنان للمرة الأولى وزارة للتصميم مهمتها إعداد الدراسات والمخططات الضرورية لترشيد أداء الدولة والاقتصاد عمومًا. وقد ترافق ذلك مع تأسيس المجلس الوطني للبحوث العلمية ذي المهمة الاستشارية، والذي كان من صلب مهامه الانفتاح على الحياة الجامعية عمومًا وعلى الجامعة اللبنانية خصوصًا. وعلى رغم حصر مهامه في ميدان العلوم الطبيعية والدقيقة إلاّ أن مجرد تأسيسه شكّل دالة على مسارات تحتمل دمج التعليم العالي بالبحث، بما في ذلك ميدان العلوم الاجتماعية.

---

[10] في الواقع، عرف لبنان باكرًا، بالقياس إلى البلدان المجاورة، انتشار التعليم الجديث. وقد تمثل ذلك في قيام مؤسستين تعليميتين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انصرفتا أولاً للإعداد اللاهوتي المسيحي ولتكوين جسم وسطي من المساعدين الطبيين قبل أن تتحولا إلى مؤسستين جامعيتين بالمعنى الدقيق للكلمة. ومنذ البداية، انطوى قيام وتطور وضع هاتين المؤسستين، أي ما سيعرف ابتداء من عشرينات القرن المنصرم بالجامعة الأميركية في بيروت (جماعات دينية بروتستانتية) والجامعة اليسوعية (الرهبنة اليسوعية)، على المنافسة وإن كانت مكانة الجامعة اليسوعية أكثر رسوخًا في البدء نتيجة توفر البيئة المحلية الداعمة وإن بتحفظ (الكنيسة المارونية اللبنانية ذات التاريخ الطويل والتي بدأت تلعب دورًا سياسيًا من الطراز الأول منذ قيام نظام القائمقاميتين في لبنان المنضوي في إطار الإمبراطورية العثمانية) مقابل فجاجة الحضور الإنكلوساكسوني البروتساتنتي الهادف إلى تنصير البعض طبقًا لمعتقد ليس له جذور محلية أو إقليمية. وفي بداية الخمسينات من القرن المنصرم شكل إنشاء دار المعلمين اللبنة الأولى في صرح الجامعة الرسمية، أي الجامعة اللبنانية التي ستصبح في ما بعد المؤسسة الجامعية الأكبر.

[11] هذا ما يلاحظه سمير خلف على سبيل المثال في حالتي الجامعتين الأميركية (في بيروت) والجامعة اليسوعية. (Khalaf, 2001).

وقد رفدت هذه الوجهة، في تلك الفترة، دوريات شهرية أو فصلية[12] عكست مناخات النقاش الثقافي والإيديولوجي والعلمي الاجتماعي في مسائل متصلة بالصراع الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي والتحول الاجتماعي-السياسي، إلخ. كما انتشرت دور نشر عملت على توسيع الصلة بين الباحثين وقرائهم (Mermier, 2007).

تعززت هذه الوجهة في سبعينات القرن المنصرم عندما احتضنت بيروت مراكز أبحاث خاصة، بتمويل عربي، شكّلت إطار جذب مستجد للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانيات. ففي النصف الأول من السبعينات تأسس معهد الإنماء العربي، الذي سيستمر نشاطه حتى بداية التسعينات. أما مركز دراسات الوحدة العربية، الذي يعمل بطاقة مستمرة ومعززة حتى اللحظة الراهنة، فقد كان إنشاؤه في عام 1978 علامة فارقة في سياق حروب مدمرة وبداية انتكاس التعليم العالي والبحث في لبنان. وعلى رغم أن كليهما احتكم إلى إيديولوجية ما فوق وطنية (القومية العربية)، فإنّ المحصلة الهامة تمثلت في استقطابهما، إلى بعض المخضرمين، عشرات من الباحثين الحديثي التأهيل. وقد وفرا بذلك نوعًا من المختبر الحيّ الذي أتاح لهؤلاء اختبار تأهيلهم وتنميته في آن معًا[13].

إشتمل دور هذين المركزين بالإضافة إلى ما تقدم. على النشر. فأقاما عبره أطرًا للتواصل الفكري وتبادل الأفكار ونشرها وتعميمها. فهما أصدرا العديد من الدوريات، وبالأخص في مجال العلوم الاجتماعية[14]، والتقارير إضافة إلى المؤلفات الجماعية والفردية. كما شكلا إطارًا لعمل فرق بحثية وعقد مؤتمرات وتبادل وتعاون مع باحثين من بلدان عربية أخرى.

ولكن الأمر لم يقتصر، فيما يتصل بأنشطة البحث في العلوم الاجتماعية، على البحث والنشر باللغة العربية. إذ تأسس في الفترة نفسها (1977) مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر[15]. وقد ساهم هذا المركز، على رغم مروره بأزمات كانت الحروب الإقليمية - المحلية في لبنان مسؤولة عن بعضها، في تعزيز البحث العلمي الاجتماعي في إطار محلي - دولي أنتج العديد من المنشورات، باللغة الفرنسية بالأخص، حول مسائل وقضايا تعني لبنان أساسًا دون أن تتجاهل بلدان المنطقة الأخرى: الأردن، فلسطين، سوريا والعراق. وقد تمثلت نتيجة هذا الحضور البحثي المؤسسي في إعادة الاعتبار للعلم الاجتماعي بعد أن تخلت الحكومات المتعاقبة إثر انتهاء عهد الرئيس شهاب عن الاعتراف بأهمية هذا العلم في عمليتي بناء مؤسسات الدولة والتنمية بمفهومها الواسع.

---

[12] أبرزها: مجلة الطريق التي تأسست في بداية خمسينات القرن المنصرم، و التي انصرفت للشأن اللبناني أساسًا وتوقفت عن الصدور في نهاية العام 2003، ومجلة دراسات عربية التي تأسست في منتصف الستينات ونزعت إلى الاهتمام بالمدى العربي دون إغفال الشأن اللبناني. وقد توقفت نهائيًا في العام 1998. هذا بالإضافة إلى عدد من الدوريات التي أصدرتها في تلك الفترة الجامعتان الأميركية وبالأخص اليسوعية.

[13] لا يغيب عن انتباهنا حضور مؤسستين بحثيتين أخريين في هذه المرحلة في بيروت. الأولى منهما هي «مؤسسة الأبحاث الفلسطينية» التي تأسست في منتصف ستينات القرن المنصرم والثانية منهما هي «مركز الأبحاث الفلسطينية» الذي صادر الاجتياح الإسرائيلي محتوياته في عام 1982. ولكن تأثير هذين المركزين على عالم البحث في لبنان بقي محدودًا لأنهما انصرفا بشكل شبه حصري للاهتمام بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ولم يستقطبا إلا عددًا محدودًا من الباحثين اللبنانيين.

[14] نذكر منها بالأخص مجلة الفكر العربي التي أصدرها معهد الإنماء العربي والتي أهتمت بقضايا مجتمعية ومنهجية مختلفة بالأخص، ومجلة المستقبل العربي، التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، وهي من المجلات القليلة المحكمة في ميدان العلوم الاجتماعية في العالم العربي.

[15] المركز المقصود هو: CERMOC (Centre d'Études et de Recherche sur le Moyen-Arabe).

ثالثاً: التعليم العالي والبحث في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف

هكذا ارتسمت معالم الوضع الذي كان عليه التعليم العالي والبحث في العلوم الاجتماعية في لبنان عشية سلسلة الحروب الإقليمية-المحلية في هذا البلد وفي مجراها، وذلك حتى نهاية الثمانينيات. وقد بدا في نهاية هذه الحقبة وكأن أفاقًا من الاستقرار قد انعقدت، وبالأخص مع اتفاق الطائف الذي أسس لـ«لجمهورية الثانية». وعلى الرغم من أن لبنان لن يعرف من الاستقرار إلاّ مظاهره الخادعة فإن ذلك لن يمنع التوسع غير المسبوق للمؤسسات الجامعية في هذا البلد.

فحتى نهاية الثمانينات كان لبنان يعدّ إحدى عشرة جامعة، بينها عشر عاملة، تأسس ثلاث منها فقط في مجرى الثمانينات، لكن هذا العدد لم يلبث أن ارتفع، منذ منتصف التسعينات بالأخص، حتى استقر الآن على اثنتين وثلاثين جامعة. لكن هذا التوسع الكمي لم ينطو على أي بعد تنموي لعملية البحث، وإنما بقي محصورًا، كما سنلاحظ، في حدود التكوين التقني السريع لطلاب يسعون وراء فرص العمل. وبالمقابل، تعرض عالم البحث في العلوم الاجتماعية إلى الانكماش بفعل توقف معهد الإنماء العربي في بداية التسعينات عن النشاط البحثي عمليًا. في حين كان مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر قد قلّص إلى أدنى حدّ نشاطاته البحثية[16]. ولم ينج من هذا المصير إلا مركز دراسات الوحدة العربية، الذي ازداد بالمقابل التصاقًا «ببعده القومي» مع تخفف كبير من جاذبيته اللبنانية، إلا إداريًا ولوجستيًا.

وفي بداية التسعينيات كانت الجامعة اللبنانية، التي تضمّ تقليديًا أكثر من نصف الأساتذة والطلاب الجامعيين في لبنان، قد اجتازت حقل ألغام لم يبق منها إلاّ هياكل ضعيفة ومشتتة وبرامج تعليم متآكلة وغيابا شبه كامل للبحث العلمي[17]. فكان عليها أن تعيد ربط أوصال بعضها ببعض وإقامة التنسيق بين فروعها وأجهزتها وضبط انحدار العملية التعليمية داخلها وتأمين الموارد الأساسية لذلك قبل الاهتمام بالبحث. وفي بداية التسعينيات أيضًا، كانت الجامعات العريقة الخاصة تحاول الاستفاقة من ليل طويل وسبات لم يخرقه إلاّ بعض صحوة في مجال الأبحاث الطبية بالأخص (Gaillard et al., 2008)، وكان عليها أن تعيد التقاط أنفاسها برئة متقلصة، كما في الجامعة الأميركية (كان الأساتذة الذين يحملون جنسيات أجنبية - غير لبنانية وغير عربية - وبالأخص أميركية، والذين يدرسون في الجامعة الآميركية، قد ألزموا بمغادرة لبنان بعد خطف رئيسها دانيال دودج واغتيال خلفه مالكولم كير في حمأة تعرضها للتهديدات والاعتداءات المتواصلة حتى بداية التسعينيات)[18].

وعلى جبهة الباحثين والباحثات أنفسهم، في الجامعة اللبنانية بالأخص، كان انهيار المداخيل المصاحب لانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية قد أتى على ما تبقى من طاقتهم في خضّم التفتيش عن مصادر إضافية لتحصين قوتهم الشرائية بحيث استنزفت قدرات الأكثر اتكالاً منهم على الأجر. فكيف أتيح لهؤلاء أن يستعيدوا صلتهم بالبحث وشروطه؟

---

[16] لا بد من الإشارة إلى اغتيال ميشال سورا، مدير المركز في العام 1987 والذي سبقته وأعقبته صعوبات ميدانية متعددة تقلص بنتيجتها نشاط المركز.

[17] راجع في هذا الخصوص : الأمين، عدنان (محرر)، 2002.

[18] يلاحظ بيتر دورمان، الرئيس المعين حديثًا للجامعة الأميركية في بيروت، أن جامعته مازالت في طور الانبعاث من سنوات الصراع «المدني» في لبنان. في مقابلة مع صحيفة ديلي ستار اللبنانية بتاريخ 4 آيار 2009

حدث كل ذلك في سياق من تهافت مؤسسات الدولة واستعصاء التوافق على فكرة وطنية جامعة رغم اتفاق الطائف للعام 1989 [19]. فأعيد ترتيب بنية الدولة المؤسسية وتركيب أدوارها بما ينسجم مع نمط من الهيمنة اختصّ باحتكار الشأن العام (مقاومة المحتل الإسرائيلي، «معاهدة الأخوة» مع النظام السوري، ضبط الحياة السياسية والاجتماعية وتأطيرها ضمن معايير متدنية من حرية التعبير والنشاط، الخ.) من قبل القوى المحلية والإقليمية المسيطرة في مقابل انصراف «المجتمع المدني» والعالم الجامعي إلى تدبر شأنهما بما لا يزعج الطرف الأول في هذه المعادلة[20]. وقد عزّز هذه المعادلة، حضور مكثّف، ماليًا ولوجستيًا كما على صعيد الأولويات البحثية، للمنظمات الأممية ومثيلاتها الدولية ولبعض أبرز المنظمات غير الحكومية العالمية[21]. ويمكن فهم ذلك انطلاقًا من الحاجات المتعاظمة، لا بل الملحّة، التي ولدّتها حروب مدمرة إنسانيًا وماديًا ومجاليًا ومؤسساتيًا من جهة، والدعوة الصريحة والملّحة التي وجهتها الحكومات اللبنانية، ابتداء من العام 1992 بالأخص، إلى هذه المنظمات لمساعدتها في استيعاب الوضع المادي والحياتي المعقد وفي تحديد مداخل السيطرة عليه، من جهة أخرى. وهي الحكومات نفسها التي أبقت على المجلس الوطني للبحوث العلمية في مداره التقليدي عاجزًا بذلك عن القيام بدور محفزّ ورائد في مجال الأبحاث الاجتماعية بالأخص.

لم تكن الجامعات المحلية الخاصة ولا الجامعة العمومية بالأخص مؤهلة إذًا للتعاطي مع هذه التحولات كما سبقت الملاحظة. إذ كان عليها أولاً أن تعيد تنظيم نفسها وترتّب أمورها وتضبط التردي التعليمي واللوجستي الذي أصابها، وإن بتفاوت: مبادرة الإدارة المركزية في الجامعة اللبنانية إلى محاولة ضبط وضع الفروع التي نشأت خلال الحروب، إقفال الجامعة الأميركية للفرع الذي افتتحته في شرق العاصمة بيروت، على عكس الجامعة اليسوعية التي بادرت إلى تعزيز الفروع التي أنشأتها في المناطق، الخ. بالإضافة إلى الاعتناء بالمكتبات وأدوات التعليم المساعدة وتعميم استخدام الكومبيوتر في العمل الإداري والبحثي، الخ. كما كان عليها أن تعير اهتمامًا واضحًا لجهازها التعليمي (مرسوم صرف الإساتذة غير الملتحقين بعملهم التعليمي من الخدمة في الجامعة اللبنانية الذي أصدرته الحكومة اللبنانية في العام 1993، إنصراف الجامعة الأميركية في بيروت إلى استقطاب حذر لأساتذة من جنسيات غربية، الخ).

وفي موازاة ذلك كان حقل الاهتمامات البحثية نفسه في ميادين العلوم الاجتماعية يتعدّل بعمق. فمكان القضايا والمسائل المتصلة بالبنية الاجتماعية عمومًا وبالتحوّل الاجتماعي والتنمية وبناء الدولة والهجرة والتهجير وغيرها من الثيمات الكبرى، انكفأ الاهتمام البحثي إلى مسائل قطاعية وإجرائية تمّ التطرق اليها ضمن إطار مجتمعي ضيق بصفتها مشاكل اجتماعية تحتاج لحلول

[19] وهو الاتفاق الذي وافق عليه النواب اللبنانيون المجتمعون في مدينة الطائف في المملكة السعودية في العام 1989 برعاية أميركية – سعودية وبقبول من النظام السوري. وقد افترض واضعو الاتفاق والموافقون عليه على السواء أنه سيعيد السلم إلى لبنان كما سيتيح إعادة بنائه.

[20] مرة جديدة يتأكد الانفصام بين سياسات وأولويات الدولة من جهة وحاجات نمو البحث العلمي من جهة ثانية. ولن تخرق قاعدة التعامل هذه إلا مع بداية الألفية الثالثة حين البدء بتوسيع مهمة المجلس الوطني للبحوث العلمية حتى تشمل العلوم الاجتماعية والإنسانيات ومع إعادة العمل بنظام المنح البحثية في الجامعة اللبنانية الرسمية.

[21] المنظمات الأممية أي تلك التي تنبثق من هيكلية الأمم المتحدة، بينما الدولية منها هي تلك التي يرتبّ وجودها النظام الدولي السائد مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، الخ

موضعية محددة، مثل قضايا التنمية المحلية وبؤر الفقر وتمكين المرأة والتهجير ومفاعيل الحروب في لبنان عمومًا. ومنذ بداية التسعينات تعدّلت مرة جديدة مدونة الاهتمام البحثي هذه بحيث اتصلت بوشائج قوية بما تطرحه منظمات ومنتديات دولية مثل «العولمة» (الوجه الثقافي منها تحديدًا) وتمكين المرأة وتوطين الديموقراطية والتنمية المستدامة، وتعزيز دور ومكانة «المجتمع المدني»، ومجتمع المعرفة، الخ[22].

كان على البحث العلمي الاجتماعي في لبنان أن ينتظم، في تسعينيات القرن الماضي، في هذه الدينامية التي لم يكن له، أفرادًا ومؤسسات، كبير تأثير على التحكم بمداها وبدوافعها وبأولوياتها وبمواردها. وهكذا تحوّل الجزء الأهم من الباحثين الاجتماعيين، وبالأخص في الإطار الجامعي، إلى مجرد أدوات يطلب منها عمومًا الاندراج في آلة تحرك وتدار تبعًا لمنطقها الخاص. وسيكون للوضع هذا، بالإضافة إلى ما تميّزت به الجامعات تاريخيًا في لبنان من انفتاح على الخارج، دور حاسم في عملية الانتقال إلى تدويل (عولمة) البحث الاجتماعي في لبنان وذلك في مستوياته المتعددة : الطلب على البحث، تحديد أولوياته، تمويله، التحكم بنتائجه تطبيقيًا، نشره وتعميمه الخ.

رابعاً: المشهد البحثي المؤسسي اللبناني

1. مكونات منظومة البحث العلمي في لبنان

إن إعادة انتظام المشهد البحثي بنيويًا ومؤسساتيًا وعلى صعيد الموارد البشرية والمادية وكذلك فيما يتصل بأولويات البحث، على النحو المبين للتو، يمكن تمثله بشكل أدق من خلال العودة إلى الشكل 1. يسمح لنا هذا الشكل بتعيين المكونات الرئيسة للنظام البحثي اللبناني في صيغته الحالية. فهو، أي النظام البحثي، يتشكل من أربع دعائم هي: المجلس الوطني للبحوث العلمية، الجامعات العاملة في لبنان وبالأخص منها تلك المنتمية للجيلين الأول والثاني، مراكز الأبحاث غير المرتبطة بالبنية الجامعية مؤسسيًا، والوكالات الأممية والدولية ومعها مؤسسات المقاولة البحثية. وهذه الدعائم التي تعمل بصيغ مختلفة، وحتى متفاوتة ومتعارضة، كما سبقت الإشارة، تضم الجسم الأساسي من الباحثين بمن فيهم أولئك الذين يعملون بصفتهم أفرادًا غير منضوين في إطار عمل بحثي جماعي.

[22] لقد سبق لنا وعالجنا الكيفية التي تحول فيها النظر السوسيولوجي إلى قضاياه في السياق العربي عمومًا في سياق تحولات مجتمعية وبراغماتية عميقة (Kabanji, 2005). من الملفت من جهة أخرى أن هذه المحاور أو الثيمات لم تلق إلا صدى محدودًا في أطروحات الدكتوراه التي أعدت في معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية، والذي هو المنتج الرئيس لحملة الدكتوراه في علم الاجتماع في لبنان. ففي الفترة ما بين 2001 ونهاية شهر نيسان 2009، منح المعهد المذكور حوالي 60 شهادة دكتوراه كانت موضوعاتها الأبرز على الوجه التالي: التنمية، كبار السن والصحة، المرأة، مشاكل الصناعة والزراعة، الهجرة والنزوح والهجرة المعاكسة، والسياسة والدين. ويمكن لنا أن نقرأ في هذا التفاوت بالاهتمامات نوعاً من التفارق بين هموم البحث العلمي، في أحد أوجهه البارزة، والبحث الخاضع لمحددات منمذجة ومنمطة.

شكل 1: مكونات منظومة البحث العلمي في لبنان

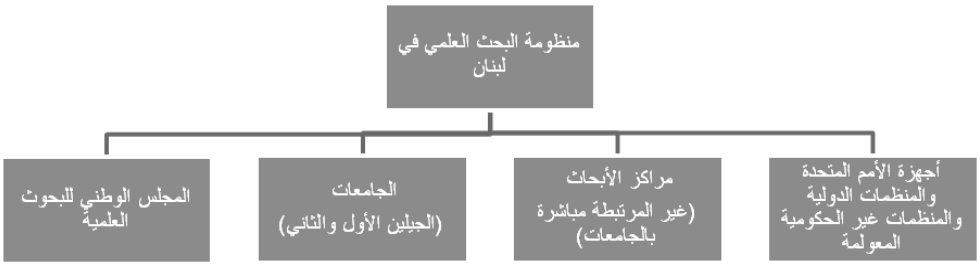

في تركيبة النظام البحثي هذه، لا يحتل المجلس الوطني للبحوث العلمية موقعًا بحثيا هاما في العلوم الاجتماعية، ولا يقوم تاليًا بدور مميز فيه على رغم أنه الذراع المؤسسية العامة المكلفة بوضع السياسات البحثية وتفعيل البحث العلمي في لبنان بالتعاون مع الجامعات والأطر الاقتصادية والمهنية. ولن يعوزنا تفتيش كبير عن السبب وراء ذلك. فالمجلس هذا لم يدمج العلوم الاجتماعية في سياق اهتماماته ونشاطه إلا في عام 2003. لكنه لن يبدأ فعليًا في وضعها في مداره البحثي إلا مع نهاية العام 2008.

في مقابل ذلك، بقيت الجامعات الراعية للبحث (من الجيلين الأول والثاني بالأخص) مرتهنة لاستراتيجياتها البحثية التقليدية في مواجهة مهام جذرية مختلفة وملحة ولدتها الحروب المتعاقبة بين 1975 و1990 من جهة أولى، وفي مواجهة التحدي الذي مثلته ولادة جامعات متخففة من المعايير الأكاديمية ومتحللة من التزامات البحث من جهة ثانية.

وهكذا استمرت الجامعات هذه في الاتكال على صيغة الباحث الفرد الذي يمول نشاطه البحثي إما من طريق استدراج العروض البحثية، الفردية أساسًا، أو من خلال وضع برامج تحفيزية لحثه على المبادرة الى البحث[23]. وينطبق هذا الوضع بصورة نموذجية على الجامعة اللبنانية، وبصورة عامة على الجامعتين العريقتين الخاصتين: الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف[24]. لكن أهم ما قامت به هاتان الجامعتان على صعيد البحث تمثل في تعميق «انفتاحهما» على مؤسسات البلدان والثقافة التي انتمتا إليها منذ نشأتهما. فهما قامتا بعقد اتفاقات تعاون وتبادل مع جامعات من الحساسية الأكاديمية واللغوية عينها بحيث فُتحت أمامهما أفاق أرحب للتعاون البحثي الدولي. وبهذا المعنى تكون هاتان الجامعتان قد عززتا رهانهما على «عولمة» البحث بعد عولمتهما للتعليم. وفي هذا السياق عقدت اتفاقات تعاون مع جامعات ومؤسسات علمية أوروبية وأميركية بالأخص[25]. لكن

[23] قامت الجامعة اللبنانية في بداية الألفية الثالثة بوضع نظام حوافز للباحث الفرد (موازنة ميدانية ونفقات نثرية وتمويل بعض التجهيزات الخاصة بالمعلوماتية، الخ). وقد أنشأت لجنة مركزية للبحث تمثلت مهمتها الرئيسة بمواكبة مراحل البحث ووضع ضوابط الحد الأدنى العلمية له.

[24] يقوم بدور تحفيز البحث في هاتين الجامعتين نائب الرئيس للأبحاث. كما أن الجامعة الأميركية تضع في متناول الأساتذة المبتدئين منحة بحثية. وفي الإجمال، فإن هاتين الجامعتين تقومان، بالإضافة إلى الجامعة اللبنانية الرسمية، بالأساسي من أعمال البحث الجامعي في لبنان. أنظر: Gaillard, 2008.

[25] An evidence is provided with the AUB support to 'faculty by providing short- and long-term development grants primarily for short-term travel to conferences and workshops

المثال الأبرز على «عولمة» البحث الاجتماعي ضمن الأطر الجامعية ستقدمه الجامعة اللبنانية نتيجة مبادرة حكومية لبنانية – فرنسية مشتركة. فهذا المثال، وإن يكن غير الوحيد ولا الأكثر أثرًا على مستوى «عولمة» البحث، يوفره الإتفاق الموقع بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية بتاريخ الخامس من نيسان عام 1996، الذي أنشأ بموجبه برنامج سيدر (CÈDRE) [26]، وهو البرنامج الذي أتاح للعشرات من الباحثين اللبنانيين، من الجامعة اللبنانية بالأخص[27]، أن يبادروا إلى البحث بالتوافق مع شركاء فرنسيين منتمين إلى مؤسسات جامعية وبحثية فرنسية.

ومسلك الجامعات هذه، التي ترعى البحث بطرق ووسائط وأطر مختلفة ومتفاوتة الفعالية، والذي يدمج سياساتها البحثية التقليدية بتوجه بحثي منفتح على «عولمة علمية متجددة»، لم يجد له صدى في حالة الجامعات التي نشأت في لبنان منذ منتصف العقد العاشر المنصرم.

فمنذ بداية العشرية هذه بدأت بالتبلّر سيرورة تحمل في الآن نفسه ميراث الماضي الجامعي والبحثي من جهة ومعطيات حاضر يتشكل خارج هذا الميراث جزئيًا في الأقل، لا بل ضده من جهة ثانية. ففي حين حمل النظام التعليمي الجامعي في لبنان منذ بداياته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلى امتداد ما أطلقنا عليه الجيلين الأول والثاني من الجامعات، علامات فارقة لـ «عولمة» مبكرة ترسخ معها مفهوم «حديث» للجامعة، أتى الجيل الثالث من الجامعات في نهاية القرن العشرين كي يعاكس هذه الوجهة بنقله سيرورة «العولمة» الراهنة إلى مجالها السوقي بشكل شبه حصري. فمع هذا الجيل الثالث تحول مفهوم الجامعة، غالبًا، إلى مجرد إعداد معلّب وسريع ضمن اختصاصات محدودة تلبي الحاجات المباشرة للسوق المحلية والخارجية على السواء. وهكذا، وقع التباس أكيد في مفهوم الجامعة نفسه: إذ وضعت على السوية نفسها نماذج من الجامعات لا تَتَاسُبَ بينها أكاديميًا ولوجستيًا ولا بالأخص فيما يعود لإمكانات البحث العلمي. ويكفي إلقاء نظرة متأنية على لائحة الجامعات المرخص لها[28] حتى ندرك ماهية الجامعات الجديدة بالمقارنة مع سابقاتها: فعدد كلياتها لا يتعدى الثلاث عمومًا، واختصاصاتها محصورة بالإعداد التقني، الذي يمكن لمعاهد متخصصة القيام بها (ربما باستثناء الإختصاصات المنصرفة إلى الإعداد الديني)، كما أن جهازها التعليمي، كما يتضح من تركيب هيئاتها التعليمية، لا يحوز في أحسن الأحوال إلا شهادات الحلقة الثانية الجامعية، وهو بالأخص غير متفرغ للتعليم الجامعي. ومع ذلك، علينا ألاّ نستهين بها. فعددها يبلغ خمس عشرة من أصل اثنتين وثلاثين جامعة مرخص لها قانونًا، وقدرتها على تعزيز رأسمالها الرمزي تتأكد عبر اتفاقات

to present research and long-term visits to research facilities. (Gaillard & al. 2008, p. 19)

[26] تتمثل أهداف الاتفاق، كما يعرفها النص الموقع من الحكومتين، في «تعزيز التعاون والتبادل العلميين والجامعيين عبر المشاركة بهدف إقامة البحث وتنميته في لبنان» وفي «وضع آلية إجرائية توفر النوعية العلمية للعمليات «البحثية» وتستفيد من دعم الحكومتين الفعال». أما محاور البحث حسب نص الاتفاق فهي: علوم المجتمع والعالم المعاصر، البيئة وعلوم الأرض، الصحة والطب وأخيرًا علوم الهندسة.

[27] يمكن تقدير أهمية هذا البرنامج في استقطاب العشرات من الباحثين اللبنانيين المنتمين إلى الجامعة اللبنانية بالأخص إذا ما أخذنا بالاعتبار أن مجموع مشاريع الأبحاث المقدمة من أساتذة في الجامعة اللبنانية – التي يبلغ مجموع عدد أساتذتها الثلاثة آلاف – والمقبول منها ما بين 2002 و2005 بلغ، حسب معطيات الجامعة نفسها، 211 مشروعًا، بينها ما نسبته 51.2% محررًا باللغة الفرنسية مقابل 13.3% باللغة الأنكليزية والباقي بالعربية.

[28] راجع لائحة الجامعات المرخصة أو التي حظيت بالموافقة على الترخيص على موقع المديرية العامة للتعليم العالي في لبنان http://www.higher-edu.gov.lb/personal__univ.html

تعقد مع مؤسسات تعليمية دولية، بعضها مرموق في ميدانه (جامعة الأزهر في حالة الجامعة الدولية)، وبعضها من الدرجة الأولى في بلده (جامعة كيبيك في كندا في حالة الجامعة الكندية-اللبنانية) على سبيل المثال بحيث تتوفر «قيمة مضافة» أو رأسمال رمزي قد «يعزز» صورة الجامعة المعنية.

غير أن هيكلية البحث الراهنة تشمل، كما أوضحنا، دعائم أخرى غير المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات. إذ ثمة مراكز البحث التي استمرت في نشاطها تبعًا لما يمكن تسميته «برامج بحثية موجهة»، بحيث لم تتحول إلى اهتمامات على هامش برامجها الأصلية إلا في حالات محددة[29]. وهكذا، فمن اليسير ملاحظة الكيفية التي عمل بها مركز دراسات الوحدة العربية والتي استمرت منوالية في اهتمامها العريض وفي تقصي ما يتصل به[30]، مع الأخذ بالاعتبار ما يطرأ على الوضع العربي من مستجدات، وبالأخص على الصعيدين السياسي والاستراتيجي. وعلى رغم مجانبته الصلابة «البرنامجية» البحثية، فإن مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط حافظ مع ذلك على ثبات المحددات في بناء اهتماماته ومتابعتها. فهو عمل تبعًا لتقاطع اهتمامات الجهة المؤسسية التابع لها[31] من جهة واهتمامات الباحثين الوافدين بهدف النشاط البحثي. وهكذا، فعلى غرار الجامعات المهتمة بالبحث، لم تتفاعل مراكز البحث الرئيسة هذه مع التحديات المختلفة التي شهدها الوضع البحثي والتعليمي العالي في لبنان على وجه العموم.

وفي المقابل، فإن المؤسسات والمنظمات الأممية والدولية، بما فيها المنظمات الدولية غير الحكومية، قامت بدور تجاوز دور المكونات المؤسسية الجامعية والبحثية لجهة التعديل الطارئ في مجال «عولمة» البحث في لبنان في العقدين الأخيرين، وفي مجال تعيين أطره وأولوياته وتمويله. وبكلمة، فهي تدخلت في ميدان البحث طبقًا لمنطق خاص بها ينمط رؤيتها للقضايا الكبرى مثل الفقر والتنمية والمجتمع المدني وتمكين المرأة ومحاربة الفساد وغيرها من القضايا. وهي تعمل من ثم على تعميم رؤيتها هذه على مجتمعات متنوعة ومجالات متعددة. ومن هذا المدخل توسع دورها وتعددت مستويات فعلها بحثيًا في لبنان. ويشهد على ذلك حضورها الكثيف، تمويلاً وتوجيهًا ومنهجيًا، في البرامج البحثية الميدانية الموجهة لتجهيز الإدارات الرسمية اللبنانية بقاعدة معلومات أولية حول الشروط الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسكانية في لبنان ابتداء من منتصف تسعينات القرن المنصرم[32]. ومن نافل القول، إن جمهور الباحثين الاجتماعيين المشارك في تحقيق وتحليل هذه المسوحات والأبحاث الميدانية استقطب من بين أساتذة الجامعات الرئيسة العاملة في لبنان.

ومن جهة أخرى، فإن مساهمة هذه الوكالات والمنظمات الأممية والدولية، بما فيها المنظمات الدولية

---

[29] هذا ما نلاحظه بالأخص في حالة مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط حين يميل للتعاون مع جهات أنغلوفونية ناشطة بحثيًا في لبنان، عبر التمويل بشكل خاص. علينا أن نلاحظ في هذا السياق تأسيس المركز اللبناني للدراسات عام 1989 الذي وضع لنفسه إطارًا توجيهيًا شده باستمرار للاهتمام ببحث القضايا المتصلة بمسائل السياسات العامة.

[30] يمكن التأكد من ذلك بسهولة عبر إلقاء نظرة متأنية على لائحة إصدارات المركز في العقود الثلاثة الأخيرة.

[31] يتبع هذا المركز لوزارة الخارجية الفرنسية، ولذلك فهو يتمتع بوضع ديبلوماسي خاص.

[32] يمكن على سبيل المثال الإشارة إلى مساهمة هذه الوكالات والمنظمات في المسوحات والأبحاث الميدانية التالية: اليونسيف في مسح صحة الطفل والأم، جامعة الدول العربية في البحث حول صحة العائلة اللبنانية، برنانج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي حول الفقر، بالإضافة إلى مساهمة هاتين المنظمتين مع الإسكوا حول التنمية المحلية، مساهمة وكالات الجماعة الأوروبية في أبحاث التنمية وتحديث الإدارة، الخ.

غير الحكومية في عمل مراكز الأبحاث بلغت حدًا حرجًا، بحيث يمكن القول أن استمرار البعض من هذه المراكز أصبح مرتبطًا بما تتلقاه من دعم وتمويل من المصدر عينه[33]. كما إن المقاولة البحثية تدين بوجودها وبقائها للجهة عينها.

تجسد المقاولة البحثية في التجربة اللبنانية وكالات محلية تتألف من مؤسسات أو مكاتب تتولى تنفيذ الأبحاث الميدانية التي تكلف بها سواء من طريق المشاركة باستدراج عروض تنظمه المؤسسات والمنظمات الأممية أو الدولية[34] أو من طريق المقاولة من الباطن في سياق ما تكلفها به من مهام ميدانية تنفيذية مؤسسات عملاقة تلتزم مشاريع تنطوي على بعد اجتماعي أو اقتصادي أو حقوقي[35]. وتقوم هذه الوكالات[36] عمومًا بدور مزدوج متزايد الأهمية. فهي تقتطع من ناحية أولى حيزًا هامًا من البحث الميداني الاجتماعي والاقتصادي دون أن يكون لها دور مقرر في توجهات هذا البحث وأهدافه وحدوده وطرائقه. ولذلك فهي لا تغني التجربة البحثية العلمية مباشرة لأن خبرتها المتكونة في الميدان لا تصب في مسار البحث المؤسسي والجامعي عبر آليات محددة وواضحة. ومن ناحية ثانية، فهي تستخدم باحثين متدربين تنتقيهم من طلاب العلوم الاجتماعية بالأخص في الحلقتين الثانية والثالثة الجامعية. وتقتصر الخبرة البحثية لهؤلاء الطلاب على استخدام مكثف لتقنيات وطرائق مقررة سلفًا بحيث يصعب عليهم أن يدرجوها في مسار تكوينهم الجامعي عمومًا.

---

[33] يمكن على سبيل المثال، وهو مثال مميز في أي حال، الركون إلى لائحة الجهات الممولة لأحد أبرز مراكز الأبحاث اللبنانية أي المركز اللبناني للدراسات، الذي تأسس في العام 1989، والتي يعرضها على موقعه الإلكتروني.

ممولو المركز:

- الصندوق الكندي للحوار والتنمية (CIDA) – السفارة الكندية
- (CIPE) مركز المشاريع الدولية الخاصة
- معهد التنمية الاقتصادية (EDI) – البنك الدولي
- مؤسسة فارس Fares Foundation
- مؤسسة فورد Ford Foundation
- مؤسسة فريدريش إيبرت Freidrich Ebert Foundation
- مؤسسة افرام Frem Foundation
- معهد هارفرد للتنمية الدولية (HIID)
- المركز الدولي للنمو الاقتصادي (ICEG)
- مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer Foundation
- مؤسسة نير إيست Near East Foundation
- المنظمة الهولندية للتنمية الدولية (NOVIB)
- أوكسفام OXFAM
- مؤسسة روكفيلير Rockefeller Foundation
- برنامج الأمم المتحدة للطفولة UNICEF
- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS-HABITAT)

[34] هذا ما تعمد إليه مؤسسات عالمية مثل بعض منظمات الجماعة الأوروبية أو البنك الدولي أو مراكز أبحاث تابعة لدول مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

[35] يمكن، على سبيل الإيضاح، الإشارة إلى ما تقوم به على هذا الصعيد مؤسسة دراسات واستشارات كبيرة في ميدان المقاولات والبناء مثل مؤسسة خطيب وعلمي أو مؤسسة تيم اللتين تكلفان وكالات مقاولة بحثية محلية بتنفيذ أعمال ميدانية محددة ذات وجه أو محتوى اجتماعي أو اقتصادي.

[36] تمثل «مؤسسة الأبحاث والاستشارات» و«مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي» نموذجين بارزين لهذه الوكالات

ومع ذلك، فإن أهمية هذه الوكالات تتعاظم باستمرار نظرًا لأهمية الطلب على عملها التنفيذي من جهة وبسبب قدرتها على التكيف مع حاجات هذا الطلب من جهة أخرى.

الوكالات الدولية والأممية مكونًا بنيويًا ومؤسسيًا

اكتسبت الوكالات الدولية والأممية حضورًا مميزًا في ميدان الأبحاث التطبيقية والميدانية في العقدين الأخيرين ساهم في إعادة تشكيل المشهد البحثي الاجتماعي في لبنان. فعلى صعيد الباحثين أنفسهم، كان أثر الوكالات الدولية والأممية أكثر فعلاً ونفاذا تبعًا لنتائج بحثنا الميداني[37]. إذ هي قامت، على صعيد تمويل الأبحاث مثلاً، بدور يكاد يكون حاسمًا في أهميته. فقد بلغت مساهمتها في تمويل أعمال هؤلاء الباحثين نسبة تتراوح ما بين الثلث، في حالة الباحثين الحقوقيين، وهي النسبة الأدنى، و54% في حالة الباحثين الاقتصاديين. أما الباحثون في علم الاجتماع فقد صرحوا أن هذه الوكالات ساهمت بنسبة 43% من أعمالهم البحثية، في حين كانت النسبة 41% لدى الباحثين الأنثروبولوجيين.

ويمكن الافتراض، في ضوء ما تقدم أن المدى الذي بلغه دور الوكالات هذه جعل منها مكونًا بنيويًا ومؤسسيًا في ميادين البحث الاجتماعي عمومًا: « إن الدعم الرئيس للبحث في العلوم الاجتماعية، في حالة لبنان، يقوم على أكتاف الوكالات الدولية والأقليمية. والأكثر أهمية منها هو البنك الدولي ووكالات الجماعة الأوروبية ومنظمات الأمم المتحدة التي تعمل في ميادين اجتماعية واقتصادية مختلفة كما في التنمية الثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى ميداني الصحة والطفولة. وبالتالي، فإن النشاطات الأكثر أهمية في الحقل الاجتماعي قد تم تمويلها اعتبارًا من بداية 1990 من قبل الوكالات الدولية عينها.» وقد سمح لنا هذا الوضع بالحديث عن «البحث تحت الطلب» و«البحث الموجه من بعد» (Kabbanji, 2010).

لكن ما ساعد هذه الوكالات الأممية والدولية في إمساكها بأساسيات البحث التطبيقي والميداني في الحقل الاجتماعي يتجاوز التمويل. فهي تمكنت من تحقيق تشبيك لمعطيات ومحددات البحث في الحقل الاجتماعي إلى حد يمكنها معه أن تتحكم به إلى حد كبير. فهي قامت بتحقيق:

- التشابك مع العالم الجامعي، وبالأخص من خلال استقطابها، عبر آلية العقود المحدودة الأجل والهدف، أساتذة جامعيين في حقول الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد والحقوق وغيرها من الحقول وبالأخص من الجامعتين اللبنانية والأميركية.
- تحكمها بموارد تمويل هامة وسريعة التسييل نسبيًا بالقياس إلى بطء الآلة الرسمية والجامعية.
- تحكمها بنتائج الأبحاث الميدانية وحدود تداولها.
- تقريرها إلى أبعد حدّ أولويات البحث وأبعادها حتى عندما يكون الشريك في العلاقة مؤسسة رسمية.
- تحكمها بتعيين الميدان والحقل وتعيين الطرائق التي على الباحثين الميدانيين أن يستخدموها.

[37] لقد شمل هذا البحث، الذي أجري في العامين 2006 و2007، مجموعة من 44 باحثًا وباحثة من أربعة ميادين علمية تنتمي لعائلة العلوم الاجتماعية وهي: علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الحقوق والاقتصاد. وقد توزع هؤلاء على مختلف الجامعات ومراكز الأبحاث ووكالات المقاولة البحثية. وهذا العمل هو جزء من بحث شمل البلدان العربية المتوسطية بهدف دراسة «تقييم القدرات العلمية والتقنية» فيه، وبالأخص في مجال البحث في العلوم الاجتماعية.وقد مولت الجماعة الأوروبية هذا البحث، أما أعمال التنسيق فقد تمت بإشراف المعهد الفرنسي للتنمية. وقد صدرت نتائج هذا البحث الخاصة بلبنان كاملة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (Kabbanji, 2010).

2. الباحثون و«عولمة البحث»

لقد تناولنا حتى الآن البعدين البنيوي والمؤسسي المميزين لسيرورة البحث في لبنان بما تنطوي عليه من انعطاف نحو أشكال محددة من التعاون والانفتاح في سياق جامعي وبحثي يعاد تركيبه بفعل آليات «عولمية» متجددة. ولكن السؤال الذي يلح في موازاة ذلك هو : كيف تعامل الباحثون أنفسهم مع هذه السيرورة وما الحدود التي بلغوها في هذا التعامل؟

للإجابة عن هذا السؤال سنتوقف عند بعدين خاصين بالنشاط البحثي. البعد الأول يتمثل في الكيفية التي يعتمدها الباحثون في نشر نتائج أبحاثهم وحدود انفتاحها على «عولمة» البحث بالمعنى المشار إليه للتو، في حين أن البعد الثاني هو مدى حضورهم في المؤسسات الدولية التي تؤطر التبادل الدولي في ميدان التعاون العلمي الخاص بالعلوم الاجتماعية.

3. الباحثون والنشر

ترتكز استراتيجية البحث لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية المنتسبين مؤسسيًا إلى الجامعات الراعية للبحث إلى ما تقرره السياسة المعتمدة في هذه الجامعات. ففي الجامعات التي ترهن المسار الوظيفي والأكاديمي لمن يُدرّس فيها بما ينتج وينشر، ثمة معيار محدد يُعتمد هو النشر في دوريات مصنفة ومقبولة. وفي ذلك لا تتميز هذه الجامعات عما هو سائد في العالم الجامعي عالميًا. لكن في الحالة اللبنانية يلعب هذا المعيار دورًا مزدوجًا: فهو من جهة لا يقوم بهذا الدور إلا في قلة من الجامعات فقط، وهو من جهة ثانية معيار تصنيفي لمصائر الباحثين أنفسهم.

فالجامعات التي تعتمد هذا المعيار لا تطبقه بالطريقة نفسها. إذ إن الجامعات ذات المنهج الأميركي في التعليم والتي تعتمد الإنجليزية لغة تعليم والمنتمية للجيل الأول، تلزم الباحثين فيها بالنشر في دوريات محددة في العالم الأنجلوسكسوني وباللغة الإنجليزية. وبذلك، فهي تضع باحثيها في حالة تماس مع عالم أكاديمي يشكل مرآة لما ينتجون، فتعزز لديهم روابط التواصل مع عالم البحث الدولي. لكنها في الآن نفسه تحد من تفاعلهم مع الجماعة العلمية المحلية أو الإقليمية التي تنشر بالعربية أو بأي لغة أخرى. أما خرق هذا القيد فيصبح حالة خاصة بالباحث نفسه مع الكلفة المواكبة[38]. هنا يمكن الإفتراض أن التواصل «المعولم» يمر من عنق اللغة بصفتها حاملاً أكثر مما يمر بالأقنية الأخرى. ولذلك، يمكن الافتراض أيضًا أن وسيلة التواصل البحثي «المعولم»، أي اللغة الإنكليزية في هذه الحالة، يمكن أن تتحول رابطًا ثقافيًا مكبلاً بمحمول هذه اللغة.

أما الجامعات الأخرى التي تعتمد الآلية عينها والمنتمية للمناخ الثقافي الفرنكوفوني فهي تتيح للباحثين فيها النشر بلغات مختلفة، مع أفضلية للفرنسية لحظة التقييم. إذ إن الإنفتاح البحثي في حالة هذه الجامعات يتوجه للعالم الجامعي الفرنكوفوني، المحدود بالقياس إلى العالم الجامعي الأنجلوفوني. ولذلك، يمكن، في هذه الحالة، فهم مبعث التنوع في لغات النشر ووسائطه وبلدانه.

تبقى حالة خاصة بالمعايير الأكاديمية، هي حالة الجامعة اللبنانية. فهي وإن كانت لا تتميز كثيرًا عن حالة الجامعات الفرنكوفونية لجهة تنوع لغات النشر المعتمدة من أساتذتها، فإنها مع ذلك، تتميز بالكوابح التي يرعاها نظام فصل التعليم عن البحث فيها. فهي على رغم تخصيصها ميزانية هامة

[38] إذ إن من يتجاوز شروط مؤسسته في النشر يخاطر بعدم احتساب نتاجه عند تقييم ملفه الأكاديمي.

للبحث إلا أنها لا تربط ديمومة عمل الأستاذ فيها بممارسته البحث. وعليه، فإن قاعدة «أنشر أو اندثر» (Publish or perish) لا تطبق فيها بصفتها قيدًا علميًا لا يمكن الفكاك منه. وبدل ذلك، يقع على الأستاذ نفسه عبء إثبات جدارته البحثية وما يستتبعها من ترقٍّ في السلم الوظيفي الأكاديمي.
ومن جهة أخرى، فإن النشر فيها لا قيود لغوية عليه، ولا يعرف أيضًا قيودًا خاصة بوسائط النشر. إذ يمكن للأستاذ الباحث أن يتقدم من الجامعة، بهدف تقييم أبحاثه، بمواد منشورة في دوريات غير محكمة وغير أكاديمية.
لكن الفصل بين التعليم والبحث في الجامعة اللبنانية ينطوي على بعد آخر يضعف من القابلية على التبادل العلمي العالمي. ففي حين يفضل البعض من أساتذتها مجافاة الإنتاج الفكري والنشر، وهو البعض الذي لا يسعى للترقي الأكاديمي، يعمد بعض آخر إلى الإنتاج الفردي تفاديًا، ربما، للخضوع لآليات التقييم المعتمدة في البحث المؤسسي. ويمكن لكل ذلك أن يوفر بعض تفسير لضعف الطلب على منح البحث في ميادين العلوم الاجتماعية في حالة الجامعة اللبنانية. ففي حين مثل الطلب على منح البحث في ميادين العلوم المضبوطة والعلوم الطبيعية نسبة 60% تقريبًا من مجموع المشاريع الموافق عليها في هذه الجامعة بين 2002 و2005، لم تمثل نسبة المشاريع الموافق عليها في ميادين العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الاقتصاد والحقوق والعلوم السياسية) سوى 12% تقريبًا[39].
إن هذا التفاوت في علاقة الباحث الجامعي بشروط نشر نتائج أبحاثه تظهر في الآن نفسه تفاوت العلاقة «بعولمة» البحث في العلوم الاجتماعية[40].

4. الباحثون والتفاعل البحثي المؤسسي الدولي

لا تشذ علاقة الباحثين عمومًا، وبالأخص الجامعيين منهم، بالتفاعل البحثي المؤسسي الدولي، عن المسار الذي يميزمن اختطوه في ميدان النشر. فهنا أيضًا لا يتساوى هؤلاء فيما بينهم. فهم يتفاعلون مع مؤسسات البحث الدولية من خلال انتظامهم في خطوط متوازية تبعًا لحساسيتهم الثقافية الأكاديمية واللغوية. ويعني ذلك أن من ينتسب منهم إلى مؤسسة أكاديمية عاملة في لبنان تتحدد حظوظ التبادل التي يحظى بها على المستوى الدولي بالإطار الذي يحدد علاقات جامعة الانتماء بمناخ ثقافي ولغوي محدد. وهذا ما يتأكد من مسارات الباحثين أنفسهم التي رصدناها في عملنا البحثي الذي سبقت الإشارة إليه. فاتفاقيات التعاون بين الجامعات المحلية والجامعات أو المؤسسات الدولية (مثل مؤسسات منظمة البلدان الفرنكوفونية) تحدد وجهة التفاعل وحدوده في آن معًا[41]. وينطبق ذلك بالأخص في مجال فرق العمل أو المؤتمرات العلمية أو الندوات او ورش العمل أو جماعات الخبراء أو البعثات أو المنح البحثية.
ومع ذلك، فإن هذه المسارات المؤطرة لا تختصر كل عمليات الانفتاح على التبادل بالنسبة للباحثين. فإلى جانبها ثمة المؤسسات الدولية التي ينتظم فيها العلميون الاجتماعيون على الصعيد الدولي. وأبرز

[39] هذه المعطيات مستقاة من سجلات اللجنة المركزية للأبحاث في الجامعة اللبنانية
[40] لقد فصلنا هذا الوجه من «عولمة» البحث في مكان آخر (Kabbanji, 2010)
[41] يبرز من المقابلات التي أجريناها في إطار عملنا البحثي الذي سبقت الإشارة اليه، أن الأساتذة الباحثين في الجامعة الأميركية في بيروت على سبيل المثال ينظرون إلى التبادل العلمي والبحثي بصفته عملية انتماء لثقافة ومنظومة قيم معًا.

هذه المؤسسات تتمثل في الجمعيات الدولية، سواء منها العابر للغات والثقافات أو منها المنضوي ضمن حساسية لغوية أو ثقافية أو جغرافية خاصة، الحاضنة لعلميي كل ميدان على حدة. ويبدو من باب تحصيل الحاصل التقرير بأنّ الباحثين الجامعيين اللبنانيين في العلوم الاجتماعية «المنتمين» إلى العالم الأنجلوفوني يميلون للانتساب إلى جمعيات دولية منفتحة لغويًا لكنها تعمل فعليًا من خلال هيمنة راسخة للغة الإنجليزية. أما الفرنكوفونيون منهم، العاملون في الجامعات المتشربة بالثقافة الفرنسية، فهم أميل للانتساب إلى جمعيات علمية تنتمي للمجال الثقافي الفرنكوفوني.

تبقى الحالة المميزة للباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يدرسون في الجامعة اللبنانية. فلدى قسم هام منهم تضعف أو حتى تنقطع العلاقة بالمؤسسات المهنية الدولية الحاضنة للتفاعل والتبادل بين العلميين الاجتماعيين. ويمكن تفسير ذلك من ناحية أولى بافتقاد الدوافع لديهم للتواصل المؤسسي الدولي. ويعود ذلك إلى عوائق التواصل اللغوي في الوقت عينه الذي لا يعترف بالعربية لغة تواصل دولية. كما يعود أيضًا إلى الانكفاء البحثي للبعض منهم على موضوعات بحثية قد لا تجد صدى لها في الإطار المؤسسي الدولي. كما إن انصراف غالبية الباحثين في العلوم الاجتماعية في هذه الجامعة إلى النشر باللغة العربية وضعف، لا بل غياب، إمكانات الترجمة من العربية إلى اللغات السائدة في التبادل العلمي، يضعف إمكانية التواصل مع العالم العلمي الدولي ومؤسساته المهنية.

كما يمكن إرجاع افتقاد هذه الدوافع من ناحية ثانية إلى المستوى المؤسسي. فالجامعة اللبنانية لا مرجعية ثقافية دولية حصرية لها في مجال العلوم الاجتماعية على عكس الوضع في الجامعتين الأميركية واليسوعية على سبيل المثال. فهي وإن كانت أقرب بكثير الى المجال الثقافي الفرنكوفوني، فإن مفاعيل هذا القرب تبدو أوضح في حالة العلوم المضبوطة والتطبيقية منها في حالة العلوم الاجتماعية.

وهكذا، يمكننا أن نفترض أن فعالية «العولمة العلمية» في مرحلتها الراهنة تبدو كبيرة حين تتوافر لها بنية استقبال ملائمة، وبالأخص في ميداني الثقافة العلمية واللغة. وهذه البنية تتوافر في مؤسسات جامعية ولدى باحثين جامعيين حين يبرز ميل للتماهي بالثقافة العلمية العالمية السائدة وبمعاييرها وضوابطها وإن من مداخل لغوية مختلفة (الإنكليزية والفرنسية في الحالة اللبنانية).

خامساً: البحث والباحثون في حضن التقسيم الدولي للعمل العلمي: محاولة للتفسير

يسمح ما تقدم بالنظر إلى «عولمة»[42] البحث في لبنان بصفتها عملية مركبة ومتفاوتة. وفي أساس هذه العملية يقبع النظام التعليمي الحديث في لبنان والتحولات التي شهدها المشهد البحثي وانحياز جزء هام منه للانضواء في علاقات يحددها طلب القطاع الخاص مع تعاظم دور «البحث الموجه من بعد». ولكن العملية هذه تندرج في إطار أوسع مواكب لـ«لعولمة» الحالية، هو ما نطلق عليه تسمية «التقسيم الدولي للتعليم والعمل». وميزة التقسيم هذا تكمن في أنّه مرآة عاكسة للتقسيم الدولي للعمل عمومًا. وبمعنى آخر، فمن يتحكّم بالموارد والثروات، إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا، على النطاق العالمي،

[42] راجع الهامش رقم 3 الخاص بالتعريف الذي نقصده من وراء استخدام تعبير «العولمة»

يتحكم في الآن معًا بالعلم بصفته سيرورة متصلة من الإعداد والبحث والتجهيزات المادية واللوجستية والمختبرات الفعلية أو الاختبار من طريق المحاكاة (simulation)، وبالموارد والأولويات. وكذلك فهو من يتحكم بالابتكار، وإن لم يحتكره تمامًا، وهو من يضع الأنظمة التعليمية والبحثية ومعاييرها ويحدد مقاييس الإنتاجية العلمية وضوابط الكفاءة ودالات الإنجاز. وهذه سيرورة لم تنشأ فجأة ولا أتت في «غفلة من الزمن». بل نشأت مع تحولات الحداثة وسيطرة الرأسمالية نظامًا اجتماعيًا تعهد، على طريقته، العلم والبحث. وهي نشأت من تحكم الرأسمالية بمصائر شعوب وثرواتها، ومن تعميم ثقافة عقلانية ونظام قيم يفصل ما بين الدهري والديني، ومن بناء نظام سياسي تحتل فيه المساءلة والمحاسبة مكانة هامة، رغم كل الشوائب والثغرات.

ومع ذلك، فإن هذا الواقع لا ينتج عن حتمية عمياء. لا بل إن هذا التقسيم الدولي للعمل العلمي يتعدل بعض قواعده منذ عقود عدة. هذا ما بيناه في بدء هذه المحاولة بإشارتنا إلى حالات تمردت فيها بلدان/مجتمعات على قيود هذا التقسيم. كما إن العديد من العلميين الاجتماعيين عمل في العقود الثلاثة الأخيرة بالأخص على إبراز تحيزات هذا التقسيم وطبيعته القهرية.

يعني ذلك أن ثمة حقلاً علميًا وبحثيًا عالميًا، بالمعنى الذي يقترحه بيير بورديو للحقل[43]، يعاد تركيبه ولو بصعوبة. فمن جهة أولى، ثمة القواعد التي يعمل هذا الحقل من خلالها والتي لا تخرج عمومًا عن التقسيم التقليدي مؤسسيًا ومعياريًا على الرغم من بعض الخروقات الهامة. ولكن من جهة ثانية، ثمة التدخل الواعي لفئات من العلميين الاجتماعيين الذي يضع هذا التقسيم في مدار النقد ويعمل في الآن نفسه على تجاوز إكراهاته. هذا ما يمثله الوجه المضيء من «العولمة العلمية» حين ينتظم الآلاف من العلميين الاجتماعيين في أطر تعاون وتبادل عالمية تثري الإنتاج العلمي. في حين يبقى الوجه الآخر لـ«لعولمة» هذه يعمل على الحد من حضور متكافئ للعلميين الاجتماعيين في الإنتاج العلمي العالمي. فعلميو «الجنوب» لا يتمتعون بالموارد المالية الضرورية الكافية للبحث من مصادر عمومية. وهم لا يملكون بالكثافة والسعة الضروريتين شروط الإعداد والعمل البحثي المناسبة مثل المختبرات ومراكز البحث التي يساهمون في إدارتها وفي تقرير أولويات البحث فيها. كما إنهم يفتقدون الكم الكافي والنوعية الملائمة من وسائط النشر المتخصصة والمدعومة لوجستيًا كي تضع نتاجهم، عبر الترجمة، في متناول أقرانهم في بلدان ومؤسسات مختلفة. في حين أن احتكاكهم بهؤلاء الأقران دونه عوائق مؤسسية ومادية يتمثل أبرزها في انفتاح محدود للجامعات العمومية على التفاعل العلمي العالمي لا يسانده نظام محفزات يعزز مردود الاحتكاك والتفاعل على العمليتين التعليمية والبحثية معًا.

هذا الوجه هو الذي يجعل من ميزان القوى في الميدان العلمي مائلاً لصالح القواعد التي يمليها التقسيم الدولي للعمل العلمي. وبذلك فإن درجة استقلالية الحقل العلمي، أي استقلالية مكوناته «الداخلية» من باحثين وأطر مؤسسية وموارد، تبقى متدنية وتتدنى معها فعالية الحقل العلمي والعلميين أنفسهم. ومن هذه الثغرة بالذات ينفذ إلى ميدان البحث العلمي التأثير المتزايد لمنظمات ووكالات تعمل حسب قواعد السوق المحكومة بالطلب والعرض. هذا ما تبرزه التجربة البحثية في ميدان العلوم الاجتماعية في لبنان، كما في العديد غيره من البلدان التي تحتل موقعًا غير مقرر في هذا التقسيم الدولي للعمل العلمي.

[43] اقترح بورديو في أعمال عديدة تحديدًا متفاوت الانسجام لمفهوم الحقل. أما تعريفه للحقل العلمي تحديدًا فقد استقيناه من نص له حول الاستخدام الاجتماعي للعلم (Bourdieu, 1997).

سادساً: الخلاصة

تبدو التجربة اللبنانية في مجال البحث العلمي الاجتماعي وكأنها تنطوي على بعض خصوصية عندما نعود إلى الأسئلة التي انطلقنا منها في بداية هذه المحاولة. فالدولة هنا لا تبدو فاعلاً رئيسًا مشغولاً برفع العلم (وليس التعليم) والبحث العلمي إلى مصاف استراتيجي أو حتى إلى مصاف الأولويات التي توجه جهدها الأساس. فهي دخلت إلى ميدان التعليم العالي عام 1951 بعد أن كان التعليم العالي الخاص، المرتبط بمؤسسات دينية عالمية، قد ترسخ وأصبح، بنيويًا، معلمًا حاسمًا في تشكيل البناء التعليمي العالي في لبنان. كما إن اهتمامها بالبحث لم يتعد فترة بداية الستينات من القرن الماضي، بحيث أعطت جهدًا أكبر لتوسع الجامعة الرسمية أفقيًا دون أن تصاحب ذلك سياسات خاصة بتنمية البحث عمومًا (باستثناء تأسيس المجلس الوطني للبحوث العلمية) وبالأخص في العلوم الاجتماعية، مبتعدة بذلك عن مثال الدولة الوطنية الراعية لـ«العلم الوطني» والذي ساد في بلدان عدة مثل مصر الناصرية والهند وتركيا وتونس، الخ. وعندما عادت الدولة إلى استجماع بعض قواها، بعد فترة ارتباك كبرى بين 1975–1990، كانت مسألة البحث العلمي في العلوم عامة والاجتماعية منها بالأخص قد خضعت لديناميات واكبتها الدولة لا بل شجعتها إلى حدّ معين. وهكذا، فهي اكتفت مع مطلع التسعينات بزيادة ميزانية البحث الخاصة بالجامعة اللبنانية والتي اعتمدت صيغة الأستاذ – الباحث، بالإضافة إلى تعزيز موارد المجلس الوطني للبحوث العلمية في مجالات محددة من البحث الأساسي والتطبيقي. بينما بقيت المبادرات البحثية الكبرى من اختصاص المؤسسات الجامعية من الجيلين الأول والثاني. وعلى جبهة العلوم الاجتماعية، كانت مساهمة خاصة لمراكز الأبحاث ذات البعد الإقليمي أو الدولي. ومع استقطاب وكالات دولية أو أممية للبحث الاجتماعي التطبيقي، اعتبارًا من التسعينات الفائتة، وبروز دور «المقاولة البحثية» في سياقه، بدا واضحًا أن ثمة سيرورتين تحكمان التجربة البحثية في الحقل العلمي الاجتماعي. سيرورة مؤسسية جامعية من حيث الأساس تضمن شروط الحد الأدنى من استقلالية الحقل والباحثين، وسيرورة تلحق الحقل والباحثين بمحددات وشروط الطلب على «السلعة» البحثية. وهكذا أضيف، في الحالة الأخيرة، إلى ضعف انهماك الدولة في تنمية البحث العلمي بعد آخر تمثل في ميل حقل البحث الاجتماعي إلى افتقاد بعض مكونات استقلاليته (تحكم الوكالات والمقاولة البحثية بموارد وأهداف وطرائق واستخدام نتائج البحث).

لا شك أن هذين المعطيين، أي حضور الحد الأدنى للدولة وتوزع العملية البحثية في الحقل الاجتماعي على سيرورتين متفارقتين (لا بل متعارضتين أحيانًا)، يبرزان ضرورة إعادة التفكير في ماهية البحث العلمي الاجتماعي في لبنان راهنًا. إذ بقدر ما يتعزز الحضور المؤسسي العلمي للجامعات ومراكز الأبحاث، العامة والخاصة، تتعزز الشروط اللازمة للبحث وبذلك يتوافر أحد الشروط الضرورية لتشكل الجماعة العلمية المحلية. كما تتبلور إمكانية صياغة سياسات بحثية إطارية تشكل «العولمة العلمية» مع بعض التكافؤ كأحد أبعادها. ونفترض أن ثمة شرطًا يقع موقع الضرورة لتحقيق ذلك. فامتلاك استراتيجية بحث (برامج بحثية إطارية) وبرامج إعداد للباحثين وبنية تجهيزية ولوجستية أهمها المختبرات ووسائط النشر المحكمة بالإضافة إلى التمويل تفترض جميعها مساهمة الميزانية العمومية للدولة. إذ في ذلك استدراك من هذه الأخيرة لأهمية رعايتها لجهد أصابه إهمالها منذ تم التخلي عن رؤية العهد الشهابي في منتصف ستينات القرن المنصرم. كما أن في رعايتها للبحث هذا إقرار بأنّ

هذا النشاط العلمي لا يمكن أن يتحكم فيه، من حيث الأساس، قانون الطلب والعرض. ولا يمكن توقع هذه الصيغة خارج افتراض دور تنسيقي مركزي للمجلس الوطني للبحوث العلمية، بعد أن أدمج العلوم الاجتماعية في توجهاته البحثية، يسمح لمكونات النظام البحثي اللبناني، والمؤسسية منها بالأخص، أن تتفاعل من جهة ، وأن تعمل من جهة ثانية على تحسين ربط حلقات التعليم الجامعي بالبحث. وفي صلب الصيغة البديلة تقع ضرورة توفير شروط الانفتاح البحثي في العلوم الاجتماعية على أوسع أبواب التبادل والتعاون أقليميًا ودوليًا، وبالأخص على المستوى المؤسسي. هذه كما نفترض الطريق المؤدية إلى وضع «برامج بحث إطارية في العلوم الاجتماعية» تعزز استقلالية الحقل والباحثين معًا.

المراجع

Amsden, Alice H. (1989). *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. Oxford Univ. Press

Bahithat Annual Book (1996-97). Book n 3. Beirut. (in Arabic).

Bourdieu, Pierre (1997). *Les usages sociaux de la science*. Paris : INRA

El-Amine, A. (2002) (Ed.). *Auto-evaluation of the Lebanese University*. Beirut: Lebanese University (in Arabic).

El-Amine, A. (2005) (Ed.). *Quality assurance in Higher Education.* Beirut: LAES (in Arabic).

Gaillard, J., Krishna, V., and Waast, R. (Eds.) (1997). *Scientific Communities in the Developing World*. New Delhi, Thousands Oaks & London: Sage Publication.

Gaillard, Jacques (in collaboration with Jacques Kabbanji & Joseph Bechara) (2008). *Evaluation of Scientific, Technology and Innovation Capabilities in Lebanon*. ESTIME-IRD.

Kabbanji, J. (2005). How to read the Arab Sociological Production. In J. Kabbanji (Ed.). *Knowledge and Social Change in the Arab World*. Beirut: Arab sociological Association.

Kabbanji, J. (2010). The Internationalization of Social Sciences: The Lebanese Experience in Higher Education and Research, in Michael Kuhn & Doris Weidemann, (Eds). *Internationalisation of the Social Sciences*. New Brunswick (USA) and London: Tanscript.

Kabbanji, J. (2010). *Rechercher au Liban. Communautés scientifiques, chercheurs et innovation. (État des lieux en sciences sociales)*. Beyrouth : Centre de recherches de l'Institut des Sciences Sociales/Université Libanaise.

Kazancigil, Ali (2003). *Strengthening the role of the social sciences in society: the World Social Science Initiative*. ISSJ 177, UNESCO.

Khalaf, Samir (2001). *Civil and Uncivil Violence in Lebanon. A History of the Internationalization of Communal Conflict*. New York: Columbia University Press.

Many authors (1985). *Preparation of Arab Man for Scientific Production*. Beirut: Center for Arab Unity Studies (in Arabic).

Mermier, Frank (2007). Beirut: Public Sphere of the Arab World?. In B. Drieskens, F. Mermier and H. Wimmen (eds.). *Cities of the South, Citizenship and Exclusion in the 21st Century*. Beirut: Saqi.